اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كليو غرام	٣٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كليو غرام	٢٢٥٠٠
طحسن صفر اماراتي	كيس ٥٠ كليو غرام	٣١٠٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كليو غرام	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كليو غرام	٢٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كليو غرام	٣٠٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كليو غرام	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٥٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٣٥٠٠
شاي الحصة	كليو غرام (فل)	٢٥٠٠
الشعرية العراقية	كليو غرام	٨٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

فعاليات الجلسة الثانية لطاولة (المدى)المستديرة

البطاقة التموينية ..الواقع والمستقبل

الجزء السادس والاخير

كتب: محرر الشؤون الاقتصادية

ضمن باب المناقشات التي تمخضت عن تقديم الباحثين أوراق عملهم ومداخلاتهم احتشدت ردود فعل المشاركين من المعنيين بالشأن الاقتصادي ليلتقوا عند اولوية تواصل البطاقة التموينية وضرورة تجنب المغامرة في البت بالغائها الا بعد دراسة متأنية للبدائل الكفيلة بتخفيف وطأة الواقع الاقتصادي المتردي على عموم العراقيين.

وكان ممن تصدوا للمناقشة الدكتور بلاسم جميل الباحث المتخصص في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك التابع الى جامعة بغداد حيث قال:

ان الاساتذة الذين سبقوني بالحديث عن هذا الموضوع ربما قد حملوا الاعباء كلها للاربعة مليارات المخصصة لدعم البطاقة التموينية ولولا هذه الاموال المخصصة لدعم البطاقة التموينية لما كانت لدينا اية مشكلات وفق هذا الظرف الذي نعيشه لكن في الحقيقة هذه ليست سببا للمشكلة فلو فرضنا انه تم رفع الدعم عن المواد الغذائية فأين ستذهب مثل هذه الاموال وهل ستساهم مثلا في دعم المشاريع الصناعية والزراعية الاخرى وحتى الخدمية منها؟.. الجواب هو كلا لانه وببساطة شديدة ان موضوع الدعم لا تؤمن به المؤسسات المالية الدولية للاقطار والدول النامية في حين نجد ان عمليات الدعم في الولايات المتحدة واوروبا كثيرة جدا ومجالات الدعم في القطاعات الزراعية والصناعية لها ابعاد واسعة جدا.

وإذا كان كلامنا عن البطاقة التموينية التي تمثل جزءا من سلة الغذاء فكيف الحال بالمحاصيل الزراعية الاخرى، فهل هناك دعم للحوم والخضراوات التي تباع حاليا باسعار مرتفعة جدا؟ واذا تكلمنا عن زيادة دخل الفرد فبالمقابل هناك زيادة في اسعار المواد الغذائية غير المدعومة بشكل كبير جدا بحيث لا تتناسب هذه الزيادة في الاسعار مع زيادة دخل الفرد واذا استمر الوضع كما هو عليه الان أي عدم وجود أي دعم للقطاع الزراعي فأننا سنعتمد وبصورة اساسية على ما يصلنا من هذه المنتوجات من خارج القطر وهذا ما نخشاه اضافة الى كل ما تقدم سنجد اصواتا تدعو الى الغاء العمل بالبطاقة التموينية بحجة ان المجتمع سيتكيف مع الوضع الجديد حيث يسوقون امثلة لدول الغت الدعم دون ان تواجه اية مشكلات فنجيب بأن هذه الدول لم تكن تعيش ظروفا استثنائية كالتي يعيشها المجتمع العراقي بحيث ان المجتمع العراقي يعاني مشكلات كثيرة منها عدم وجود الخدمات الكافية من ماء وكهرباء وغيرها وفي الوقت الذي نجد ان هذه المؤسسات المالية الدولة تنادي في مؤتمراتها لتقليل عدد الجياع في العالم نلاحظ ان عدد الجياع يتزايد في العالم. ولنرجع الى مشروع شبكة الضمان الاجتماعي التي تم الحديث عنها، فهل من الانصاف ان دولة بمثل هذه الثروات والموارد الطبيعية تقيم مثل هذه الشبكات للضمان الاجتماعي؟ اما عن طريق القطاع الخاص فانا اؤيد وجهة نظر الاستاذ عبد الكريم مدير الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في ان القطاع الخاص ما زال قاصرا عن تحمل مثل تلك المسؤوليات ففي دولة مثل العراق لا يمكن ان ينشط القطاع الخاص في يوم وليلة بعد ان كانت الدولة المسيطر الوحيد على السوق.

هناك خلل في تقييم صندوق النقد

ودخل أوار المناقشة ضياء المكوطر رئيس جمعية حماية المستهلك بتعقيب قال فيه: لا يمكن ان ننظر الى الاقتصاد نظرة مجتزأة ولكن يجب النظر اليه نظرة شمولية، فالاقتصاد في ظل ظروفنا الحالية مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة والاعيبها، فبعد احداث ٤/٩ أي بعد انتهاء الحرب بدأت القوى والمؤسسات المالية الدولية بتنفيذ خطة هدفها ابقاء الاقتصاد العراقي بشكل ضعيف لا حول له ولا قوة والاقتصاد هو الوسيلة الوحيدة التي بامكانها تفكيك العراق، واذا عدنا الى مسألة البطاقة التموينية موضوع بحثنا فاستطيع القول: إنها اكبر انجاز قامت به وزارة التجارة من تاريخ تأسيسها الى اليوم ويمكننا ان نتخيل وضع المجتمع بدون البطاقة التموينية عام ١٩٩٠ ومدى المجاعة التي كان من الممكن ان تصيبه في مثل تلك الظروف، فالبطاقة التموينية هي حدث استثنائي طارئ له ظروفه المسببة والبطاقة التموينية هي جزء من سياسة تقنين الطلب والسيطرة على الطلب في اثناء الازمات وشروط صندوق النقد الدولي تركز فقط على جانب الطلب والسيطرة على الطلب وتناست ان المشكلة الرئيسة في اغلب دول العالم الثالث والعراق من ضمنها هي مشكلة العرض، فمشكلتنا الاقتصادية تكمن في العرض وليس في الطلب وشروط صندوق النقد الدولي تنصب على الطلب فقط بدون ان تعالج او تقترح أي مقترح او سياسة لتنمية جانب العرض. والان يجري الحديث عن الغاء البطاقة التموينية كشرط من شروط صندوق النقد الدولي او مجموعة الدول الدائنة التي سميت بنادي باريس ومقابل فرض تلك الشروط هناك قروض تعطى للعراق تصل قيمتها الى ٥٠٠ مليون دولار. بينما الزيادة التي شهدتها اسعار النفط الخام عالميا وفرت للعراق وحسب معلومات اولية بحدود ٣٠ مليار دولار سنويا خلال عام ,٢٠٠٥

فلماذا نطبق مثل هذه الشروط (شروط صندوق النقد) التي من شأنها تجويع الشعب مقابل ٥٠٠ مليون دولار بينما يمكن ان تصل فروقات ايراداتنا من النفط الخام حصرا الى ٣٠ مليار دولار سنويا؟ فمشكلتنا الحقيقية تكمن في هيمنة القرار الاجنبي على القرار العراقي، فوزارة التجارة وحتى مجلس الوزراء لا حول له ولا قوة، فالقرار هو قرار اجنبي والهدف هو ان نبقى بلدا ضعيفا ومجزءا.

٥٤٪ من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر

وتقدم الدكتور احمد الراوي رئيس مركز بحوث ودراسات الوطن العربي في الجامعة المستنصرية بمداخلة قال فيها: موضوع البطاقة التموينية يمثل واحدا من هموم المواطن والسؤال هنا هو لماذا فرضت البطاقة التموينية او طبقت كآلية لتوزيع الغذاء على المواطن؟ لم تطبق في ظروف استثنائية؟ فإذا هي حالة استثنائية لا يمكن رفعها الا في حال زوال الظروف الاستثنائية التي اوجدتها. فهل يمكن اليوم القول إن الظروف الاستثنائية والمشكلات التي يعيشها المواطن قد زالت؟ بالطبع كلا، فنحن بأمس الحاجة الى العمل بآلية البطاقة التموينية لتخفيف العبء عن كاهل المواطن. وقد قامت وزارة التجارة مشكورة بدور كبير وفعال في ايصال المواد الغذائية الى المواطن في ظل ظروف صعبة جدا تمثلت في الحروب والازمات التي عاشها المجتمع العراقي ولطيلة خمسة عشر عاما. وطالما نحن في وضع استثنائي وطارئ فنحن بحاجة الى استمرار العمل بآلية البطاقة التموينية لتوفير الغذاء للمواطنين والظرف الذي نعيشه لا يساعد في طرح افكار جديدة متمثلة في رفع البطاقة التموينية التي وفرت ولو جزءا من كمية السعرات الحرارية التي يحتاجها المواطن.

وفي الحقيقة انا من المتابعين لموضوع البطاقة التموينية منذ عام ١٩٩٠ وكتبت عنه اكثر من مقالة ففي عام ١٩٩٢ كانت توفر البطاقة التموينية ما يعادل ١١٥٠ سعرة حرارية يومية للفرد بعد ان كان المواطن في نهاية الثمانينيات يحصل على المعدل الدولي والمتمثل بحدود ٢٨٠٠الى ٣٢٠٠ سعرة. وبالنسبة للفرد العراقي تحسنت هذه السعرات بتطبيق برنامج النقط مقابل الغذاء لتصل الى حوالي ٢٠٠٠ سعرة حرارية يوميا في نهاية عام ٢٠٠١ لكن اليوم وبعد رفع الحصار وسياسة الانفتاح كان من المفروض ان تتحسن كمية السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد العراق من خلال تحسن نوع الغذاء لكن الدراسات المسحية لوزارة التخطيط ومنظمة برنامج الغذاء العالمي تشير الى عكس ذلك، ففي عام ٢٠٠٣ اعد برنامج الغذاء العالمي دراسة اشارت الى ان ٥٤٪ من الاسر التي شملتها الدراسة في ست عشرة محافظة تعيش تحت خط الفقر وهذا مؤشر خطر برغم وجود البطاقة واشارت هذه الدراسة الى ان ١١٪ من هذه الاسر تعيش في فقر مدقع و٤٢٪ من هذه الاسر تعاني الفقر الاعتيادي والفقر ظاهرة ريفية كما شخصتها هذه الدراسة اكثر من كونه ظاهرة حضرية حيث تشير الدراسة الى ان التباين موجود في مختلف المناطق.. والبطاقة التموينية برغم المفردات القليلة نسبيا التي تحتويها الا انها تؤمن ما يعادل ٨١٪ من السعرات الحرارية التي يحتاجها المواطن يوميا وتؤمن ما يقارب ٧١٪ من المواد البروتينية التي يحتاجها الانسان او ما توصي به منظمة الصحة الدولية و٥٠٪ من الفيتامينات و٢٩٪ من الحديد وهذه المؤشرات من القيم الغذائية حاولت وزارة التجارة توفيرها للمواطن العراقي من خلال العمل بنظام البطاقة التموينية وعلى الرغم من كل هذا فأن المؤشر الصحي يشير الى ارقام مخيفة، فقد اصبح متوسط عمر الفرد ٦٨ عاما بعد ان كان ٧٨ عاما ومعدل الوفيات للاطفال لكل ١٠٠٠ ولادة حية ارتفعت الى ١٠٢ بعد ان كانت ٩٠ حالة وفاة ومعدل الوفيات للاطفال الرضع دون الخمس سنوات اصبح ١٢٥ لكل الف حالة وكل هذا بوجود البطاقة التموينية، فكيف سيكون الحال من دونها؟ فهل من الضروري اليوم الحديث عن رفع البطاقة ام عن كيفية تحسين مفرداتها في مثل هذه الظروف التي نعيشها المتمثلة بزيادة في التضخم الى اكثر من ٣٢٪ ونسبة بطالة تصل الى ٥٠٪، ففي ظل مثل هذه المؤشرات التي تدل على خطورة في الموقف الغذائي فلا يمكن تحقيق الامن الغذائي الا عن طريق الابقاء على البطاقة التموينية وتحسين مفرداتها.

وكانت المداخلة التي شارك بها السيد ثامر الهميص معاون المدير العام في وزارة التجارة وقد قال فيها من خلال المداخلات التي تفضل بها الاساتذة الكرام تبين لنا ان موضوع البطاقة التموينية لا توجد فيه حلول وسطية، فأما الابقاء على تطبيقها او الغاؤها ونحن لا نتوقع من القوى الاجنبية ان تساهم في حل مشكلاتنا لكن بالعكس فاستغلال مثل هذه المشكلات لما يحقق مصالح تلك الدول هو من اهم أولوياتها. فإذا كان موضوع الغاء البطاقة التموينية مفروضا علينا من المؤسسات المالية الدولية فلتسهم مثل هذه المؤسسات ببناء واعادة اعمار المؤسسات الصناعية والزراعية الوطنية كالمصانع التي تساهم بشكل كبير في تقوية الاقتصاد الوطني لكن من الواضح ان اضعاف الاقتصاد الوطني هو هدف تسعى اليه القوى الخارجية عن طريق اهمال مثل هذه المشاريع، فمصانع انتاج السكر والمعجون وغيرها المنتشرة في انحاء القطر كان من الممكن ان تلعب دورا كبيرا في توفير الغذاء للمواطن والقضاء على مشكلة البطالة في الوقت نفسه. واذا فكرنا في الغاء البطاقة التموينية فما البديل المقترح الذي يجب ان يكون الخيار الافضل من البطاقة التموينية وللاسف لا يوجد مثل هذا الخيار حاليا؟ وعلى العموم ومن وجهة نظري ان موضوع الغاء البطاقة التموينية يعني عملية اضعاف متعمد للاقتصاد الوطني وجعل العراق صومالا جديدا.

وبعد انتهاء المداخلات من قبل بعض السادة المدعوين تقدم الدكتور باتع الكبيسي بإضافة اشار فيها الى نقطة مهمة حيث قال: ان صندوق النقد الدولي والدول الدائنة فرضت علينا رفع الدعم مقابل شطب جزء من ديوننا هو اساسا غير موجود ولمزيد من الايضاح فأن ارصدتنا في البنوك الدولية بقيت مجمدة دون اضافة اية فوائد بينما الديون التي علينا اضيفت اليها فوائد حيث كانت ديوننا لا تتجاوز ٤٢ مليار دولار بينما الرقم الذي وصلت اليه ١٣٥ مليار دولار فيمكنكم تخيل حجم الغبن الذي وقع علينا.

السيد ثامر الهيمص

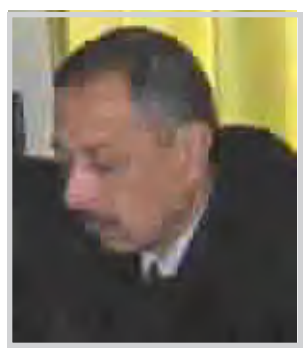
د.احمد الراوي

د.ضياء المكوطر

هدر الموارد المائية وتعطيل الخطط الزراعية

بابل - مكتب المدى

طالب المهندس حميد رشيد مدير الموارد المائية في بابل بضرورة تشكيل مفارز حماية خاصة باعمال الري لمراقبة ومعالجة الخروق والتجاوزات الكثيرة على الحصص المائية التي اثرت كثيرا على الفلاحين خصوصا على من تقع مشاريعهم في نهايات الجداول والانهار وادت ايضا الى غرق الاراضي الزراعية وطفح المبازل وعدم توفر مياه الشرب لسكان المناطق البعيدة في الصيف.

واكد السيد مدير الموارد المائية على وجود ظاهرة بارزة تمثلت بسرقة المياه والتجاوز على الحق العام بانشاء ٣٥٠ بحيرة اسماك مخالفة للانظمة والقوانين والدائرة غير قادرة على اتخاذ ما يلزم ضد هذه التجاوزات التي تمثل هدرا للطاقة المائية التي يحتاجها الفلاحون في المناطق التي حصل فيها تجاوز وهي المسيب والمحاويل، والنيل والكفل وابي غرق والحقت البحيرات اضرارا معروفة بالاراضي الصالحة للزراعة. واكد على ضرورة التنسيق بين الموارد المائية ودائرة الزراعة لوضع حد للتجاوزات التي ارتفعت معدلاتها في محافظة بابل.

المياه كافية ولكن!!

واكد المهندس علي حسين حمد وكيل مدير الموارد المائية في بابل على ان المشكلة قديمة وليست جديدة ونتابعها يوميا وتقوم اللجان الفرعية الفنية بمتابعتها والسعي لمنع التجاوزات ومعرفة كميات المياه التي يتم اطلاقها ومع ذلك فان المياه كافية للخطة الزراعية وعملنا على تنظيف الجداول مستمر، ولكن العديد من الفلاحين يحولون المياه نحو المبازل بعد الاكتفاء منها، والبعض الاخر يترك الماء يذهب هدرا لذلك نجد المبازل طافحة بالمياه العذبة، في الوقت الذي يعاني فيه فلاحو الدنائب (نهايات الجداول) شحة المياه وفاتحنا المحافظة ومجلسها وكانت استجابتهما جيدة.

ضرورة محاسبة الفلاحين

لا بد من محاسبة الفلاحين هذا ما ابتدأ به رئيس القسم القانوني في مديرية الموارد المائية واضاف: التجاوزات كثيرة وسببت لنا ارباكا في توفير المياه لمناطق الذنائب وعرقل تماما تنفيذنا للخطة الزراعية، ويمثل انشاء البحيرات تجاوزا كبيرا على المياه والرقعة الزراعية وساهمت هذه التجاوزات بارتفاع منسوب المياه الجوفية في المناطق المجاورة للبحيرات. وتمثل زراعة الشلب خرقا مهما اضافة الى خروق متمثلة برفع او تجديد الانابيب على المشاريع وايجاد منافذ على الجداول الرئيسة ونصب مضخات غير اصولية على صدور الانهار والجداول.

واختتم حديثه بالاشارة الى تعطل محكمة جنح الري التي كانت تحسم جزءا من المخالفات وذلك لعدم وجود جهاز خاص بالمحكمة. وازدادت التجاوزات بشكل كبير، وهي بتزايد مستمر لذا فان تشكيل مفارز خاصة لحماية الجداول يمثل حلا ناجعا ومهما.

ثقافة ترشيد الاستهلاك المائي

وفي سياق ترشيد الاستهلاك المائي، اقامت مديرية الزراعة في بابل ندوة ثقافية ارشادية عن الطريقة الامثل في استثمار الموارد المائية عن طريق التقانات الحديثة. وحاضر فيها المهندس ماجد خزعل مشيرا الى كيفية استغلال التقانات الحديثة التي توفر فائدة عالية واقتصاداً بالمواد في آن. كما تحدث المهندس ابو ذر طالب عن ضرورة زراعة المحاصيل وريها بهذه الطريقة البسيطة التي لا تحتاج الى كميات كبيرة من المياه اضافة الى سهولة استخدامها وباستطاعة كل فرد في العائلة تشغيلها ومن غير مخاطر تذكر.

والتقت المدى بعدد من الفلاحين والمزارعين على هامش هذه الندوة واستطلعت اراءهم حول الهدر في الموارد المائية:

اتفق الفلاحون على وجود ظاهرة الهدر في الموارد المائية بحيث اثر على الحاجة المطلوبة كي يتمكنوا من سقي محاصيلهم ولذا اكتفى البعض منهم بزراعة مساحة محدودة.

لان الاراضي الواقعة في بدايات المشاريع هي التي تحظى بحصة اكبر من المياه وبعد الاكتفاء منها يتركونها تذهب الى المبازل وهنا الخسارة الكبيرة.

واتفق عدد آخر على ضرورة تمتع مديرية الموارد المائية بسلطة قادرة على كبح التجاوزات ومعاقبة المسبب.

رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية

وقال رئيس الجمعيات الفلاحية مؤكدا وجود التجاوزات على الحصص المائية وهي مخالفة واضحة وصريحة للاعراف وللقوانين. ولكن الجمعيات الفلاحية غير قادرة على تقليص هذا الهدر، لانها لا تمتلك سلطة تنفيذية ونكتفي بعقد الندوات الثقافية وتوعية الفلاحين بضرورة حماية حقوق الاخرين وعدم التفريط بها، كما اننا سعينا للتنسيق مع رؤساء العشائر لدعم توجهاتنا في هذا المجال وبالتالي غرق فروعاتهم.

ما الذي قرره مجلس المحافظة؟

وتوجهت (المدى) بسؤال الى المهندس قصي الطائي عضو مجلس المحافظة حول ممكنات الحد من ظاهرة الهدر بالموارد المائية وموقف مجلس المحافظة فقال:

اوعز مجلس محافظة بابل بشكيل لجنة متابعة في الامر لانه ينطوي على خسارات واضرار كبيرة بالعملية الزراعية وبالتالي بالاقتصاد الوطني وحصل ايضا تنسيق بين مديرية زراعة الموارد المائية ورؤساء العشائر ومدراء الوحدات الادارية لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة والمجلس مهتم بالامر.